دور الأسرة في ترسيخ ثقافة بيئية تجاه نظافة المحيط الحضري

أ . صبرينة بايود*

مقدمة :

تختلف النظرة إلى البيئة من دراسة إلى أخرى ، ومن علم لآخر ، لكونها تمثل حقلاً معرفيًا متعدد المجالات ، ويتناولها علماء عدة من اختصاصات مختلفة .

فالبيئة في جانبها التقني تبقى مرتبطة بعلم البيئة أو ما يعرف بـ «الايكولوجيا» ، وهي مادة لبعض العلوم الأخرى كالجيولوجيا ، ودراسة المناخ ، والفلك . . . إلخ ، والبيئة تنتج ظواهر لا يمكن لتلك العلوم السابقة أن تدرسها ، بل هي تندرج ضمن اهتمام العلوم الإنسانية .

كان من البديهي حصر مجال معالجة هذا الموضوع من خلال تركيب علاقة تفاعلية بين المؤسسات الاجتماعية ـ ومنها الأسرة ـ و بين البيئة ، و ذلك بإظهار فاعلية مؤسسة الأسرة ودورها في الحفاظ على البيئة الحضرية ، و هذا من خلال تلك المبادرات و الجهود التي تتبناها هذه المؤسسات سواء كانت نظامية أو غير نظامية للحفاظ على البيئة الحضرية و بروز جمالية المدينة .

لكي تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات المتعلقة بالبيئة ، كموضوع اجتماعي ثقافي ، ولتجيب عن تساؤلات وتخمينات عدة عن واقع البيئة في الجزائر و دور الأسرة ومدى مساهمتها في حماية البيئة و المحيط الحضري من التلوث ، و ذلك من خلال عملية التحسيس كجانب من الجوانب التوعية والتثقيف والتربية ، و خاصة أمام الاهتمام المتزايد ـ على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ـ الذي يظهر جليا في سياسات الحكومات الدولية التي تدعو إلى الدفاع عن البيئة ، وذلك نتيجة مخلفات الحياة الاجتماعية التي أثرت بشكل مباشر على الصحة البشرية وجمالية المحيط الحضري .

وعليه فإن نشر الوعي البيئي يعد من أهم الأمور التثقيفية والتعليمية في الوسط الاجتماعي ، لأن غياب حس الثقافة البيئية في سلوكات الأفراد وممارساتهم

---

* معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

يساهم في تفاقم المشاكل البيئية التي تخص المحيط الحضري الذي يعتبر مرآة عاكسة لحضرية المقيمين فيه .

ولهذا ارتأيت أن تكون هذه المداخلة مرآة عاكسة لغياب الحس البيئي لدى الأسرة الجزائرية ولتكشف عن الأسباب التي تجعل الأسرة الجزائرية تغيب لديها ثقافة الحفاظ على المحيط الخارجي ، بتفعيل دورها في للتنشئة الاجتماعية .

وبهذا تنتج لنا الظاهرة المدروسة التي هي محور الإشكالية المتمثلة في نتاج تلك الممارسات و المبادرات و الجهود الصادرة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر على البيئة سواء بالإيجاب أو السلب ، و التي لا يمكن تعديلها إلا بالتثقيف البيئي ، لذا كان مفهوم الثقافة البيئية يهدف إلى تعديل سلوك المواطن تجاه البيئة ، فهناك علاقة جدلية تتمثل في تأثير سلوك الإنسان على البيئة و تأثير البيئة على سلوك الإنسان من خلال تلك التأثيرات الايكولوجية الخطيرة على حياة الإنسانية جمعاء ، و هذا ما استوجب اهتمام الدول و المنظمات والهيئات التربوية و البيئية المرتبط أوّلا و قبل كل شيء بالضرر و المشاكل التي لحقت بالبيئة و التي أثرت على الإنسان و مازالت تؤثر ، و هذا على كافة المستويات السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية . . . الخ ، لذا تولد شعور و إحساس بأهمية إعطاء المزيد من الاهتمام للقضايا البيئية ، والذي يتجسد أكثر في مفهوم الثقافة البيئية و هو مفهوم استراتيجي هدفه تكريس سلوك و قيم بيئية ايجابية تجاه البيئة .

المحور الاول : الجانب النظري

1 . الإشكالية :

المجال الحيوي حصيلة تجمع بين العناصر الفيزيائية ذات المنشأ الكوني كالمكان الذي يعيش فيه الإنسان ، حيث يشمل الريف والمدينة ، وهنا تظهر أهمية العلاقة بين التنظيم الفزيائي الاجتماعي ، التي تنتج من استغلال الأفراد كمجال معيش (Espace vécu) ، إنه يجمع ما بين العام والخاص ، وبين الذاتي والجماعي للحياة اليومية للبشر (la vie quotidienne) ، فهو ظاهرة اجتماعية كلية تضم عدة عناصر (بيئة ، علاقات اجتماعية ، وضعيات كائنات فيه رجال ونساء وأطفال ، حركيتهم ، ممارستهم اليومية ، عاداتهم وانحرافاتهم ، وخصوصية هذا النظام وتشكيلاته المساحية ، حيث يتميز الأفراد داخل هذا المجال بجانب دينامي لسلوكهم الذي يشمل على منظومة من الأفعال المطابقة لوضعيات اجتماعية محددة .

فالمجال المكاني يخص الحياة اليومية للأفراد ، إنه الوعاء الذي يتسع لها ،

عبره تحدث مشاهد الحياة المختلفة ، وفيه يظهر دور المؤسسات الاجتماعية ، وذلك وفق ما يقوله « كلود ليفي ستراوسSTRAUSS» : « عندما تغير وضعية شيء داخل المساحة فإننا نغير العلاقات داخل المجموعة » .

وباعتبار أن المجال يمكن تقسيمه إلى قسمين : مجال داخلي ونعني به المجال الداخلي للمسكن الذي يشمل على خصائصه البنائية ، وتوزيع مجالاته التحتية ، لما فيها من تجهيزات خاصة تساعد على تنظيمه وتسييره والاعتناء به ، والمجال الخارجي ونقصد به الواجهة الخارجية للمسكن التي تطل على الحي ، فيكتسي شرعية الممارسة الجماعية لمختلف الفئات التي تنتمي إلى هذا المجال ، وبما أن الأسرة هي المسؤول الأول الذي يباشر هذا التنظيم ، حيث تسعى إلى الحفاظ على جمالية مسكنها والاعتناء به كونها تقضي أغلب الأوقات فيه فهي في ممارساتها اليومية تتبع أسلوبا معينا تنظم به مجالها وتحافظ عليه ، ولهذا نجدها تولي اهتماما بالغا لمجالها الداخلي دون الخارجي ، فلِمَ لا يوجد تواصل للأفعال والأعمال والسلوكات من حيث إنها ممارسات تتبعها الأسرة في الداخل والخارج ، فإذا كانت الممارسات تعرف على أنها : « تحضيرات تحرك الأفعال» ، فإنها حالات نفسية تقود الفرد إلى صياغة نوع من الآراء لتصرف بطريقة ما نحو موضوع اجتماعي ، ووفقنا لهذا السلوك والممارسات التي تشير إلى كل تصرف سلوكي ضمن المجال السكني للأسرة يساعد على التسيير العقلاني للمجال الداخلي من حيث التجهيزات التي تملكها وتحافظ على مجالها الداخلي والخارجي معا من الملوثات.

انطلاقا من ملاحظاتنا للواقع المعاش ، يمكن أن نحصر تلك السلوكات والممارسات البيئية في مجموعها إلا في المجال الداخلي للمسكن لتصورهم أن هذا المجال خاص بالملكية العائلية الخاصة ، في حين أنّ نظرتهم للمجال الخارجي تعده مجالا عموميا عاما أي « ملكا عموميا» ليس من شأنهم .

ولهذا نتساءل عن الأسباب والدوافع التي تقود بالفرد إلى عدم الاهتمام بالمجال الخارجي بل تجعله يساهم في إلحاق الضرر به من خلال السلوكات والأفعال السلبية النابعة منه ؟ وعلى هذا الأساس فهل يمكن القول بأن غياب بعض المؤهلات الاجتماعية انعكس سلبا على الثقافة البيئية تجاه المحيط الخارجي؟ وإذا كانت للأسرة امتيازات اجتماعية و إقتصادية وثقافية ، فهل تساهم بذلك في الحفاظ والاعتناء بنظافة هذا المجال ؟ خاصة وأننا نلاحظ تناقضا بين محتوى الخطاب الإداري المفعم بالتمنيات والوعي بضرورة الحفاظ على نظافة وجمال المحيط في

الحياة اليومية ، إذا قيس هذا الأمر بالتنديد الشديد الذي نتصفحه في الصحف اليومية ووسائل الإعلام عامة التي تكشف الغطاء عن لامبالاة الأفراد بمحيطهم ، من خلال الكم الهائل من النفايات المترامية التي يتسببون في وجودها ـ هنا وهناك ـ والتي تؤدي إلى تلوث البيئة ، و تشوه منظر المحيط وجماله .

وعليه تكون صياغة التساؤلات المحورية على الشكل التالي :

1 ـ هل للمستوى السوسيو إقتصادي للأسرة تأثير في تبني ثقافة بيئية تجاه المحيط الخارجي؟

2 ـ هل يساهم المستوى السوسيو ثقافي للأسرة في اكتساب الافراد ثقافة بيئية للحفاظ على محيطهم الخارجي؟ .

2 ـ الفرضيات :

الفرضية العامة :

تساهم المؤسسات الاجتماعية بقدر كافٍ في نشر ثقافة المعلومة البيئية ، وبما أن الأسرة هي المسؤولة الأولى على تربية النشء و هي القاعدة التي يتلقى فيها الفرد القواعد والمبادئ الأساسية والتعاليم الصحيحة في حياته ، كالمحافظة على النظافة والاعتناء بمحيطه الداخلي والخارجي ، ولترسيخ هذه الثقافة لا بد من أن تضاعف مجهوداتها وتولد عند أفراد أسرتها وعيًا بيئيًا وثقافة عملية تعكسها سلوكياتهم وممارستهم السليمة تجاه محيطهم و بيئتهم الحضرية و بالتالي المساهمة في الحفاظ عليه و الاعتناء به و بجماله .

الفرضيات الجزئية :

I ـ يؤثر المستوى السوسيو إقتصادي للأسرة تأثيرا بالغا في تبني ثقافة بيئية تجاه المحيط الخارجي .

II ـ يساهم المستوى السوسيو ثقافي للأسرة في درجة اكتساب ثقافة بيئية للحفاظ على المحيط الخارجي .

3 ـ تحديد المفاهيم :

أولا : الثقافة البيئية :

التثقيف البيئي أحد فروع الثقافة من حيث أنها حصيلة معرفية اكتسبت عن طريق التلقين والخبرة الشخصية فيعرفها أحمد يحيى عبد الحميد « محتوى يتضمن القيم والمبادئ والمعايير السلوكية التي تحدد اتجاهات الفرد في تعاملاته السلوكية مع الوسط المحيط به ، بما يتفق مع ما هو مرغوبا

فيه وما هو مرغوب عنه » [1].

إن الثقافة البيئية بهذا التعريف ترتبط إلى حد ما بالمستوى التعليمي والمكانة ومكان الإقامة ، وبرأس المال الثقافي للوالدين ، وبكيفية تربية ونشأة الأطفال ، ولعل الأسرة في هذا المقام أهم ناقل للثقافة البيئية وأفضل وسيلة تثقيف بيئي تأثيرا في اتباع مواقف بيئية تحافظ على المجال . وعلى هذا الأساس نعرف الثقافة البيئية بأنها « ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والقيم والاتجاهات البيئية » أي كل ما يتعلق بالبيئة ، غير أن الثقافة البيئية ترتبط بالتربية وبالتعليم ، ولعل أبرز مثال يتحدث عن الثقافة البيئية هو ذلك الذي يربطها بعنصرين هما المشاركة والتعليم البيئي، بمعنى السلوك البيئي والوعي البيئي منه :

السلوك البيئي : هو نوع من السلوك الاجتماعي الذي يتضمن في محتواه إما الاتجاه الإيجابي أو السلبي نحو البيئة والسلوك البيئي هو « الموقف من البيئة والتصرف الذي يتخذه الفرد « مع » أو « ضد » البيئة »[2] ، كما أن: « ما يصدر عن الكائن الحي من تصرفات وأفعال ، فالأفعال هي سلوك والردود عليها سلوك أيضاً ، ومن مجموع هذه السلوكيات وردودها يكون ما نسميه بـ « التفاعل الاجتماعي » .

أما الوعي البيئي : فهو الإحساس بأهمية الحفاظ على البيئة ، هذا الإحساس الذاتي (بالمشكلات البيئية) يدفع إلى العمل التحضيري الذي تقوم به البيئة لدفع الإنسان ، بتزويده بمقومات الحياة وعوامل البقاء ، لكي يتمكن بدوره من أداء مهمته الاستخلافية في الأرض ، وبإعمارها تحقيقا للغاية من خلقه وهي عبادة الله سبحانه وتعالى ، ونجد هنا الوعي يستند إلى أساس إيجابي هو الوعي البيئي الذي يفترض توفر الوعي الاجتماعي[3].

ثانيا : تحديد مفهوم الأسرة :

حسب نظرية الفعل الاجتماعي تدرج دراسة الأسرة ضمن الدراسات الميكروسوسيولوجية التي تدرس الأجزاء والوحدات الصغيرة ، ويرى منظرو هذا الاتجاه أن الفرد لا يشكل وحدة للدراسة ، ولكن ينظرون إلى التفاعل القائم بين

(1) أحمد يحيى عبد الحميد ، الأسرة والبيئة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 ، ص 237 أو 257 .

(2) رشاد احمد عبد اللطيف: مهارات الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة ، مكتبة زهرة الشروق ، مصر 1999 ، ص 06 .

(3) غانم حسين مصطفى: الإسلام وحماية البيئة من التلوث . مكة المكرمة ، مركز البحوث للدراسات الإسلامية . 1996 ، ص 20.

شخصين ـ على الأقل ـ على أنه محل الدراسة ، وعليه نعتبر الأسرة في بحثنا هذا « وحدة متفاعلة تتكون من أشخاص فاعلين ضمن المجال السكني » . فالأسرة هي مرجعية للبنيان الاجتماعي ، و عاملٌ رئيسيٌّ من عوامل التنشئة الاجتماعية .

ثالثا : المجال الحضري :

لقد وضع علماء الاجتماع عدة تعريفات لـ « الوسط الحضري» وهي تختلف باختلاف وجهات نظر كل عالم منهم .

فنجد « ردفيلد» يعرف الوسط الحضري بأنه : « وحدة حضرية سكانية كبيرة وغير متجانسة تعتمد على الصناعة والتجارة ومختلف الخدمات ، وذات تنظيم اجتماعي خاص فالحياة في المدن تختلف كل الاختلاف عن الحياة في الريف »(1).

ويعرفه « لويس ورث» بأنه : « المركز الذي ينتشر منه تأثير الحياة المتحضرة إلى أقصى جهات في الأرض والتي منها أيضا ينفذ القانون الذي يطبق على كل الناس ، ولذلك فإن أكثر المشاكل في المجتمع تأخذ شكلا جادا في المدينة »(2).

ما يستنتج من التعريفين السابقين أن التعريف الإجرائي للوسط الحضري بأنه عبارة عن وحدة حضرية أو تجمع سكاني يتميز بكثافة سكانية ، تقع في منطقة جغرافية معينة ، ويتجه نشاط السكان فيه إلى أعمال غير زراعية ، ونعني به تحديدا في بحثنا هذا مدينة الجزائر أو بمعنى آخر ذلك المجال الذي تتجسد فيه معالم الحياة الحضرية .

4 . المقاربة النظرية :

تعتبر سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي ، من التنظيرات الميكروسوسيولوجيا في علم الاجتماع ، والتي ترتبط مستويات تحليلها بالوحدات الصغرى للمجتمع ، وهي العلاقة القائمة بين الأشخاص ، وما ينتج من التفاعلات التي لا تخضع للصدفة ، بل تكون مبنية و موجهة(3) كما أن الدراسة الميكروسوسيولوجية تدرس النماذج المتنوعة للعلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أعضاء الجماعة الواحدة

(1) بن قطيب عائشة ، التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية ، رسالة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 4.

(2) محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط ، درا المعرفةن الاسكندرية ، 1987 ، ص 179 .

(3) Rocher Guy, Introduction à la sociologie générale, l'action sociale, Paris, éd: HMH, 1968, p 23.

وتعالج أيضا الطرق المختلفة التي يرتبط ويتصل بها الأشخاص بالكل الاجتماعي[1].

و على هذا الأساس تم تبني نظرية الفعل الاجتماعي كنظرية ميكروسوسيولوجية يدرس من خلالها الفرد ، وما ينتج عنه من تفاعلات ضمن مجال محدد موضوعه لتحليل بعض سلوكات وممارسات الفرد تجاه بيئته كظاهرة اجتماعية للدراسة .

و من المقاربات الفردانية ـ المقاربة الفيبرية ـ التي نتخذها من خلال هذا البحث كدليل نظري لدراسة بعض ممارسات وسلوكات الأفراد تجاه بيئتهم حيث ينطلق تفسيرنا لها من حيث أنها أفعال اجتماعية لها دلالة ذاتية نستطيع فهمها وتفسيرها اجتماعيا .

فما يمكن أن نستخلصه من التحليل الفيبري للسلوك الفردي أنه يفترض أن يشمل ثلاثة عناصر وهي : « الفعل ـ التفاعل ـ الشعور »[2] .

حيث يرتبط الفعل بالوسائل التي تحققه ، بينما يرتبط التفاعل بمستوى التوقعات سواء بمواضيع العالم الخارجي أو الأشخاص ، وأخيرا يحمل الشعور دلالة أو معنى موجها للفعل .

ويتطلب بناء أي موضوع في علم الاجتماع حسب المنظور الفيبري ، اعتماد النموذج المثالي IDEAL TYPE الذي هو « بناء أو تشييد عقلي يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر أو وجهات نظر تمكن ملاحظتها في الواقع . . . تسهل لنا عملية المقارنة بين الظواهر الاجتماعية »[3] .

فالنماذج الأربعة للأفعال الاجتماعية ليست موجودة في الواقع لكنها تساعدنا على فهم الواقع الاجتماعي يقول فيبر : « إن السلوك الإنساني سواء الخارجي أو الداخلي يشمل في تطوره سلسلات وانتظامات نستطيع تأويلها عن طريق الفهم ، فهذا التأويل غايته فهم السلوك ، فهو يتضمن وضوحًا نوعيًّا خاصًّا له درجة من حيث لا يمكن إثباته ما لم تحقق مصداقية الامبريقية »[4] ، وهذا لا

(1) Ibid, p 16.

(2) Lallement Michel, Histoire des idées sociologique, De Parsons au contemporains, Tome 2, paris, éd: Nathan, 1993, p 196.

(3) محمد خليل معن ، غزري سليم فهمي وآخرون ، مدخل إلى علم الاجتماع ، عمان ، دار الشروق لنشر والتوزيع ، 1992 ، ص 36 .

(4) Weber (Max), Traduction Julien Freund, Essai sur la théorie et la science, Paris, éd: La Plon, 1965, p 303.

يكون إلا بمطابقتها بالنموذج المثالي ، حيث يعتمد تحليل الفعل الاجتماعي على نمذجته (نموذج) حسب الأفعال الأربعة التي تنظره بطريقة عقلانية[1] .

فهناك فعل عقلاني موجه نحو الهدف ، وذلك عن طريق توقعات السلوك لموضوعات العالم الخارجي أو عن طريق توقعات أشخاص آخرين ، حيث تستغل هذه التوقعات كشريط أو وسائل للوصول بصفة عقلانية للأهداف لأجل تحقيقها .

بينما الفعل العقلاني الموجه بالقيم يكون نتيجة اعتقاد بقيمة ضمنية الزامية ذات تنظيم أخلاقي ، جمالي أو ديني .

فالفاعل هنا لا يأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوقعة من فعله لأنه يخدم اقتناعه الشخصي الذي يمكن أن يكون مصدره واجب أو عمل ، الشرف ، موجات دينية فالفعل العقلاني في قيمه يتطابق مع مستلزمات أو مطالب يعتقد الفاعل أنها مفروضة عليه .

وما يمكن قوله عن نظرية الفعل الاجتماعي لفيبر أنها تشكل أنسب تصور نظري نعالج وفقه إشكالية الثقافة البيئية للأسرة ، تجاه مجالها الخارجي ، الذي نعتبره مجال ممارسة بعض السلوكات والممارسات التي نفسرها من خلال الرؤية الفيبرية على انها تصورات و تصرفات يتبناها أفراد الأسرة تجاه محيطهم الخارجي . حيث نعتمد على نمذجة الفعل الاجتماعي العقلاني حسب التصنيف الذي وضعه فيبر لتفسير الفعل من خلال (النموذج المثالي) .

5. المنهجية المستعملة في البحث .

أولا : المنهج المستعمل في البحث :

« من المتفق عليه على مستوى الإجراءات أن نميز في بحوث العلوم الإنسانية بين تلك التي تهدف إلى قياس الظواهر عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدها ، لهذا تتطلب المناهج الكيفية والكمية مجموعة من الإجراءات المختلفة »[2] وعليه ترتبط نجاعة البحث في تحقيق أهدافه العلمية والعملية بالتحكم الجيد بآليات منهجية ، باستطاعتها تقديم البحث حسب المعايير المعمول بها . فهذه القواعد أو المعايير « تسمح بانتقاء وتنسيق

(1) Birnbaum (P) ,Chazel (F), Théorie sociologique, Paris, éd: PUF, 1997, pp1-3.

(2) أنجرس موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تر . بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف وآخرون ، دار القصبة للنشر ، 2004 ، ص 100 .

التقنيات »[1] . كما أن اتباع منهج معين في البحث يساعد في وضع « مخطط للشرح »[2] ، هذا المخطط له دور في بناء موضوع البحث من خلال مرحلة الوصف والتصنيف والشرح .

بدا لنا المنهج الكمي الرئيسي مناسبًا لمعالجة موضوع هذا البحث ، بالاستعانة بتقنية المقابلة ، التي وظفت في مرحلة الوصف كتوجيه للملاحظات التراكمية المستقاة من القرارات الأولية للمراجع ، وما أتى من الدراسة الاستطلاعية للميدان ، وذلك بانتقاء ما يلائم الطرح الإشكالي للموضوع . وبما أن المنهج الكمي « مجموعة من الإجراءات لقياس الظواهر »[3] استعنا بالأساليب الإحصائية التحليلية في تصنيف المعطيات الأمبريقية . وكون هذا المنهج « لا يمكن الاعتماد عليه كليا في إعطاء تفسير حقيقتي مقترن بالنظرية »[4] أو الفرضيات وظفنا النموذج المثالي الذي صنفه فيبر وهذا في تفسير السلوك البيئي وتأويله اجتماعيا ، لكن ليس كمنهجية في الطرح الإشكالي أو في بناء الموضوع بل كتقنية للتصنيف والشرح في مرحلة تفسير الجداول والتأويل السوسيولوجي للعلاقات السببية بين المتغيرات ، حيث كان الغرض من استعمال هذه التقنية هو إظهار الدلالة الضمنية التي يحملها السلوك البيئي .

ثانيا : تقنيات وأدوات البحث :

« من المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه ، يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات »[5] والتي من خلالها تجعل النتائج المتوصل إليها ذات ثقة معينة وبعيدة عن التحيز الذي يقع فيه الباحث .

وعلى هذا الأساس اعتمدت في هذا البحث على ثلاث تقنيات وهي : الملاحظة ، والمقابلة والاستمارة .

1. تقنية الملاحظة :

نعني بالملاحظة في معناها البسيط المشاهدة أو الانتباه إلى ظاهرة ما . أما

(1) Grawitz Madeleine, Méthodes en sciences social, 8Edi paris, Dalloz, 1990, p385 .

(2) Ibid , p384.

(3) أنجرس موريس ، مرجع سابق ، ص 100.

(4) Grawitz Madeleine, Ibid . p 473

(5) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي ، (دراسة في طوائف البحث وأساليبه) ط3 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1984 ، ص 855 .

الملاحظة العلمية فهي « انتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظواهر أو الحوادث أو الأمور بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها »[1] ، فلهذا لم يقتصر استعمالنا لهذه الأداة على مرحلة معينة من الدراسة ، لكننا وظفناها عبر مختلف المراحل الإجرائية للبحث وحسب طبيعة الموضوع المتناول ، فبديهيا لبناء موضوع سوسيولوجي يتطلب من الباحث نشاط فكري ليحول موضوعه إلى مادة اجتماعية قابلة للمعالجة والتحقيق ، خصوصا إذا كان يستقطب اهتمام الرأي العام وكان من المشاهدات اليومية للمجتمع .

وباعتماد ملاحظة علمية بعيدا نسبيا عن الأحكام المسبقة ، تم بناء موضوع سوسيولوجي من خلال جهد فكري تميز بحصر مجموعة الملاحظات والمشاهدات ، ثم خصصت زاوية للملاحظة ، لا سيما أن بحثنا يرتكز على السلوكات والأفعال التي تمس البيئة ، من حيث أنها أفعال وتصرفات تلاحظ ضمن مجال معين ، وأن تصورات الفاعلين تجاه الموضوع المطروح (أسئلة البحث) لها دلالة رمزية اجتماعية تفسر سلوكهم .

وفي الأخير تم توظيف الملاحظة عند مقارنة النتائج المتحصل عليها قصد التصنيف والتمييز الاجتماعي للظاهرة المدروسة .

2. تقنية المقابلة :

استعمالنا لهذه الأداة اتخذ اتجاهين :

أ ـ الاتجاه الأول : يتمثل في المقابلة غير الموجهة ، والغرض من استعمال هذا النوع يعود إلى قلة الدراسات العلمية المختصة بالموضوع فكان من البديهي الاستعانة بها لتجميع أكبر قدر من المعلومات . وتضمنت هذه المقابلة محورين أساسيين في طرح الموضوع : المحور الأول تطرقنا فيه للبيئة كوسط أيكولوجي يمكن إدراكه بالحواس والشعور به ، بحيث ترك المجال للمبحوثين للإدلاء بآرائهم ، بينما المحور الثاني كان عبارة عن حوار حول البيئة كمجال معاش بتفاعلات وعلاقات تربط الأسرة به.

ب ـ الاتجاه الثاني : تمثل في إجراء مقابلات نصف موجهة لأشخاص مختصين ومشتغلين بموضوع البيئة ، والمكلفين بها ، فكانت صياغة الأسئلة ترتبط إلى حد ما بالتخصص المهني لهؤلاء الأشخاص وكان محورها يدور حول موضوع النظافة ، نظافة المحيط الخارجي ، ومن هو المتسبب الأول في تلوث المحيط ،

(1) فاخر عاقل ، البحث العلمي في البحوث السلوكية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1977 ، ص 84 .

وتشويه منظره وما هو دورهم كمكلفين ومسؤولين ، وإعلاميين تجاه الموضوع .

وعليه فإن الحوصلة المستنتجة من موضوع المقابلات كانت لتوضيح الرؤية بالنسبة للموضوع ، واستثمارها في تحليل أجوبة أسئلة الاستمارة .

3. تقنية الاستمارة :

« تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي يهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات . . . »[1] .

و انطلاقا من هذا استخدمت الاستمارة في هذه الدراسة للحصول على بيانات تثبت أو تنفي مسلمات البحث .

حيث إعتمدنا على النوعين الأولين في طرح الأسئلة قصد الحصول على معلومات دقيقة تخدم الموضع وتمتاز بسهولة التوزيع ، الفرز والتحكم في المعطيات.

6 . الدراسات السوسيولوجية التي تناولت موضوع الأسرة.

الدراسات التي تناولت موضوع الأسرة الجزائرية ونمط معيشتها والتطورات التي طرأت عليها :

إن الحديث عن الأسرة الجزائرية يقودنا بالضرورة إلى استعراض الدراسات التي تناولت بالدراسة والتشريح ، واستعراض أرض الواقع ، فقد خلص الدراسات الأجنبية[2] التي تعرضت للأسرة في المغرب العربي التي تشابه الأسرة الجزائرية مع ظروفها العربية والإسلامية في جوهرها ومبادئها وأخلاقها وتكوينها[3] .

وهناك دراسة (بيار بورديو) التي يؤكد فيها حين التكلم عن البناء الداخلي للأسرة على السلطات الواسعة التي يتمتع بها رب الأسرة في تسيير شؤون الأسرة والتي تستمد شرعيتها من منع الإرث واللعنة الربانية للعاق [زوجة ، ابن(ة) . . .] والتي تعتبر سلاحا قويا جدا في يد رب الأسرة ، يحدد بموجبه مركز ودور كل فرد من أفراد الأسرة نتيجة السلطة المطلقة التي تنتقل إلى ابنه الأكبر بعد وفاته ليرعى مصالح إخوته وأخواته ويتابع تربيتهم[4] . أما مركز الأم ياتي ثانويا وعليها الطاعة والاحترام رغم أهميتها في تربية الأطفال وسلطاتها في إدارة شؤون البيت[5].

(1) انجرس موريس ، مرجع سابق ، ص 204 .

(2) منهم: (Camilleri) (Bormans Maurice), (Demeerseman André), (Berque, Jacques), .

(3) حمراش عبد القادر ، الأسرة وتعاطي المخدرات (اثر الوسط الأسري في إبراز تعاطي المخدرات في البليدة) ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، معهد علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 21 .

(4) Bourdien Pierre, sociologie de l'Algérie, 7eme éd, paris, PUF, 1985, pp 12-13 .

(5) Ibid Bormans Maurice, Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos

و فيما يخص شكل الأسرة الجزائرية فقد أشارت دراسة (بورما نس) إلى أنه نتيجة التطورات والتغيرات التي تعرضت لها الأسرة في المغرب العربي ظهرت ثلاثة أشكال للأسرة [1] عرفتها الجزائر بعد الاستقلال و هي :

1 ــ الأسرة المتطورة النادرة في الريف والقليلة في المدن وتنحصر في العائلات والأوساط الشعبية التي عايشت الحياة الأوروبية لغة وثقافة وعادات ولباسا وسلوكا ، وهي زواجيه ونووية الشكل ، واقتصادها المنزلي متطور ، وتسكن الفيلات والشقق .

2 ــ الأسرة المحافظة المرتبطة بالعادات والتقاليد ، تتواجد بكثرة في الريف ، وقليلة في المدن ، تظم البرجوازية التقليدية والمتوسطة المرتبطة بالثقافة العربية وتعيش في مساكن كبيرة ، وباقتصاد منزلي تقليدي .

3 ـ الأسرة الانتقالية التي تجمع بين أفكار العصرنة والمحافظة ، تتركز في المراكز الحضرية والمدن ، وقليلة في الأرياف ، وتتشكل من أصحاب الرواتب .

أما الدراسات الجزائرية حول العائلة الجزائرية فمن بينها دراسة (مصطفى بوتفنوشات) التي أشارت من خلالها إلى أن هذه الأسرة مرت بمراحل جعلتها تنتقل من أسرة ممتدة تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال تبعا لإمكانيات المسكن في 1962 إلى أسرة محدودة في سنة 1977 ، ويرجع ذلك إلى التصنيع ، وحركة العمران التي شهدها المجتمع الجزائري[2] .

غير أن هذا التحول في الشكل من الممتدة إلى النووية لمصاحبة استقلال شامل ، إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد تبين أن الأسرة مازالت متمسكة بنمط الأسرة الممتدة حيث لا تزال الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء حتى في حالة الزواج في كثير من الأحيان ، ضف إلى ذلك الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين التي تشكل حماية وسندا للأسرة النووية خاصة في ظل الأزمة الاجتماعية ، والسكنية والاقتصادية الخانقة من جهة ، وتماشيا مع العرف الذي يحتم ويعطي الأولوية للأبناء الأكبر فالأكبر في حماية العائلة الأم ، امتدادا للسلطة الأبوية حال غيابها وتمثلا لعادات وقيم التضامن والتآزر التي تعرف بها العائلات الجزائرية.

---

jours, paris, ed Mouton, 1977, pp 624-627

(1) أحمد يحيى عبد الحميد ، الأسرة والبيئة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 ، ص 237 أو 257 .

(2) Boutefnouchet Mustapha, La Famille Algérienne : (évolution et caractéristiques récentes), Alger, édit SNED, 1980, p 38 .

إن هذا التحول في شكل الأسرة الجزائرية لم يكن ليتم لولا حركة التصنيع والتحضر التي شهدها المجتمع الجزائري والذي أدى إلى نزوح الأسرة من الريف إلى المدينة ، أو من نموذج يقوم على الإنتاج الزراعي وعلاقات القرابة إلى نمط يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري ، كما يؤكد محمد السويدي.

بينت الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الأسرة بصفة عامة ، والأسرة الجزائرية بصفة خاصة أنها مازالت محافظة على خصائص البنية التقليدية ، إضافة إلى مواكبتها للظروف الاجتماعية الجديدة للمجتمع الجزائري ، كما أن هناك من الباحثين من يتناول الأسرة الجزائرية من خلال مفهوم الهيكلة وإعادة الهيكلة .

وهي عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وهذا حسب ما تمليه الظروف الاجتماعية العامة للمجتمع . فالأسرة تتكيف حسب هذه الأوضاع ، فمن خلال هذه السيرورات تتأقلم البيئة الاجتماعية للعائلة الجزائرية الانتقالية استيعابها للأفكار والتصورات السائدة لاسيما المتعلقة بالاهتمامات البيئية ، حيث تحاول الأسرة أن تجسد أفكارها وتصوراتها وممارساتها ضمن مجالها السكني ، أين تحاول التكيف مع الوضع العام للمجتمع ، وما تحمله السياسة البيئية من أهداف اجتماعية ، فالتكيف والاستعداد الذي تتبناه الأسرة للتعايش مع مجالها ، حيث يجمع علماء الاجتماع أن المجال هو معاش عن طريق العلاقات وأنه زمن اجتماعي يرتبط بالممارسات والتمثيلات الاجتماعية ، هذا وتخضع تهيئة المجال السكني لقيمة الاستعمال فيه كونه يحوي النشاطات والأعمال اليومية للأسرة ، كما يرتبط تنظيمه الاجتماعي بالدلالة الرمزية التي تعكس النماذج الثقافية المتعارف عليها . والتي نجدها عند عامة الأسر الجزائرية ، والتي يتمكن من خلالها الأفراد من فهم وإدراك هذا المجال .

وخلاصة القول أن هناك علاقة جدلية بين المجال والأسرة كفاعلة فيه ، وأساس هذه العلاقة التفاعل القائم ، حيث يظهر تأثير الأسرة في المجال من خلال إخضاع المسكن لتنظيم اجتماعي يعكس مستواها المعيشي والثقافي ، في حين يكمن تأثير المجال في الأسرة كمجدد ديموغرافي ، كما يؤثر الجانب الصحي ، البيئي فيه على السلامة الجسمية والعقلية في نمو الأفراد ويوفر لهم الراحة النفسية .

7 . السياسة البيئية وفعالية الأسرة في ترسيخ ثقافة بيئية تجاه مجالها الخارجي :

من خلال هذا المبحث لإحداث توافق بين فعالية الأسرة الجزائرية في تبني السلوكات البيئية التي تحافظ على مجالها الداخلي والخارجي ، و بين ما ترمي

إليه السياسة البيئية للجزائر ، التي أخذت منهج آخر خلال السنوات الأخيرة ، وهذا بتقريب وتبسيط برامجها التحسيسية للمواطن والتي تعد قفزة نوعية في الاستشعار بأهمية وأولوية الاعتناء بالمجال الحيوي . حيث يرجع اهتمام الحكومة الجزائرية بقضايا البيئة إلى ما بعد المؤتمر العالمي للبيئة بريو ديجانيرو لسنة 1992 ، والذي شكل مصدر وعي وبؤرة انشغالات الحكومات العالمية ، لا سيما فيما يتعلق بالمجال الحيوي العام . حيث تبنت مفهوم التنمية المستديمة المصادق عليه في مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو 1992 .

فالشروع في تطبيق سياسة بيئية في الجزائر كان في البداية عبارة عن خلق قاعدة قانونية وإدارية لتسيير المشاريع التنموية ، بينما فاعليتها في تحقيق أهدافها لم يكن بالأمر الهين خصوصا الجانب الاجتماعي ، الذي يعيشه الجزائري تجاه بيئته ، فاستدرك من الأخطاء السابقة ، في تحقيق الأهداف الاجتماعية للسياسة البيئية الجزائرية ، حيث شرع في تبسيط الأفكار ، وتقريب البيئة منه ، و ذلك حسب الفئة العمرية التي ينتمي إليها . فمن لا يعرف (قطار البيئة) الذي جاب القطر الوطني ، و يحضن الغزالة (دنيا) التي تقدم كل المعلومات لزوار عرباتها ، حيث أصبح هناك تنسيق بين مسؤولي القطار ومدراء المدارس ، كما شرع في ترويج فكرة شراء اللوازم أو اقتناء الأشياء في علب من ورق عوض البلاستيك .

فإذا كانت الأسرة تقوم بممارسات وسلوكات تدرك من خلالها أهمية المحافظة والاعتناء بالمجال ، سواء كان المجال الداخلي للسكن أو المجال الخارجي (المحيط الخارجي) ، من حيث النظافة والتسيير العقلاني للموارد البيئية ، فهل بإمكان السياسة البيئية أن تؤثر في نوعية هذه الممارسات التي يتبعها أفراد الأسرة .

إن إحداث التوافق بين أفكار السياسة البيئية وأفكار تشمل نوعًا من الثقافة العملية البيئية ، على مستوى الأسرة يتطلب مجهوداً فكريًّا وقابلية تغيير ما هو سلبي وضار .

وباعتبار أن السلوكات والممارسات البيئية هي تصورات وآراء يعتقد الفرد أنها ذات نفعية عامة فهي بيئية كمجال معاش ، فهل بإمكانه القيام بها ، واتخاذها كاسلوب في العيش ، حيث تعمل المكونة المعرفية في السلوك البيئي على تحويل أفكار وتصرفات ، وقيم الفرد وإقناعه في أن يتبنى سلوكات بيئية تحافظ و تعتني بالمحيط بشكل عام .

و أخيرا يمكننا القول أن كلاً من المواطنة البيئية الاجتماعية ، وثقافة العيش والوازع الديني وغيرها ، تعتبر بالنسبة للفرد الذي يبني ثقافة بيئية سليمة ، تمثل

موجهات وآليات ضبط ، لأن تبني ثقافة بيئية لا يأتي من عدم ، فلابد من أن تكون هناك قاعدة مرجعية لدى الفرد .

إلا أن المجهود لا يأتي من غير قاعدة مرجعية تتمتع بها الأسرة من حيث أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها مبادئ تربوية خاصة بها ، وأخرى موروثة اجتماعيا ، فلا يمكن أن نعزل الكيان الأسري من السياق الاجتماعي العام للمجتمع ، فالأسرة تتأثر بمجريات هذا السياق من جوانب مختلفة من اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، وثقافية .

فالأسرة ذات قوة مزدوجة ، قوة المقاومة لما هو سلبي و يهدد كيانها في العيش السليم (الصحي) ، وقوة التأقلم أو التكيف الذي يجلب معه المنفعة العامة لها ولمجتمعها ، هذا عبر خلق عادات وممارسات بيئية ذات منفعة للجميع إضافة إلى هذا فإن تحكم الأسرة في هاتين القوتين ينطلق أساسا من استعدادها لتقبل الأهداف الاجتماعية للسياسة البيئية وتطبيقها الفعلي لها ، وهذا عن طريق توظيف رصيدها الفكري والثقافي الذي تتمتع به من قواعد تربوية وخلقية ، وثقافة العيش وثقافة السلوك .

فامتثال الفرد لقيم ولمعايير الحياة المدنية واستشعاره لمبادئ المواطنة هو استدراج نحو تبني ثقافة بيئية تكون عملية ، بمعنى أن المواطنة هي وعاء يتشرب من خلاله الفرد بعض المبادئ المعرفية والسلوكية تجاه البيئة ، كاحترامه لبعض القواعد السلوكية الخاصة باللباقة كاستعمال سلات المهملات لرمي الفضلات ، عدم التعدي على المساحات الخضراء ، عدم القطف العشوائي للأزهار وورود الحدائق . . . هذه التصرافات يشعر بقيمتها أشخاص لهم صفات وطبائع متميزة عن الآخرين ، تفسر في علم النفس بقدرة الجهاز الحسي الإدراكي عند هؤلاء على استقطاب مواقف وسلوكات عقلانية معينة حسب ما تقتضيه ، إضافة للمؤهلات الاجتماعية التي تحصلوا عليها من المبادئ التربوية والتثقيفية والتنشئة الاجتماعية ، والذي يطلق علها علم الاجتماع دور المؤسسات الاجتماعية ابتداءا من الأسرة مرورا بالمدرسة ، وسائل الإعلام . . . الخ . والتي أمكنت من صقل الشخصية القاعدية لهؤولاء المواطن.

فالأسرة الجزائرية تستجيب لأهداف السياسة البيئية عندما تشرع في التطبيق الفعلي خصوصا على مستوى المجال بصفة عامة . والذي يشكل مجالا للممارسات البيئية ، فبدون وجود رصيد معرفي فكري ثقافي لدى الأسرة ، لا يمكن الوصول إلأى مستوى الأفعال التي تحافظ على المجال وتعتني بالبيئة بشكل عام . ولهذا تعتبر الأسرة من الجماعات المرجعية الأولى المؤثرة في توجيه وتقييم سلوكات أفرادها ، وذلك عن

طريق ترسيخ في آذانهم ثقافة علمية تجاه البيئة ، من خلال مبدأ التفاعل والاتصال المباشر بين الآباء والبناء ، فأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة كفيلة بأن ترسخ أفعال وممارسات عقلانية ، والمرأة (الأم ، البنت) مربية بيئية لها دور فعال في عملية ترسيخ الثقافة البيئية للأبناء ، وحبهم لها ، كما عليها أن تعلم أطفالها مبادئ السلوك السليم كالمحافظة على النظافة داخل وخارج المسكن ، هذا فيما يخص الحديث عن الفرد ضمن السياق الأسري بينما الحديث عنه ضمن السياق الاجتماعي العام ، لا يختلف عن دوره ضمن الأسرة ، مما لا شك فيه انه عضو في هذه الجماعة ، لكن روح المواطنة المتأصلة فيه تساعده على تبني ثقافة عملية يجسده السلوك السليم تجاه البيئة ، كعدم رمي النفايات في أي مكان ، الإبقاء على نظافة المجال الذي يتواجد فيه . . . الخ ، وخاصة إذا كان هذا السلوك يحمل في طياته الشعور بالوازع الديني الذي يوجهه في كل مكان وزمان ، لأن الفرد في هذا المستوى يستشعر الأجر من خلال ما يقوم به .

المحور الثاني : الجانب الميداني

تمهيد :

إن علم الاجتماع في دراسته للظواهر الاجتماعية يسعى دوما إلى الجمع بين محورين أساسيين ، أولهما التراث النظري لموضوع الدراسة ، وثانيهما المحيط الواقعي ، إذ غير خاف أن الدراسة النظرية وحدها غير كافية للوصول إلى الكشف عن الحقائق المتعلقة بالموضوع المدروس ، لذا كان من الضروري القيام بالدراسة الميدانية التي تعتبر الوسيلة الهامة لجمع البيانات من الواقع ، وعلى هذا الأساس تم تقييم هذا الفصل إلى عنصرين يتم من خلالها التعرف على ميدان الدراسة ، فخصص العنصر الأول لتقديم مجالات الدراسة ، المجال الجغرافي ، المجال البشري و المجال الزمني ، أما العنصر الثاني فتتم فيه تحديد عينة البحث و كيفية اختيارها .

أولا: مجالات البحث :

يهدف موضوع البحث إلى معرفة ما إذا كانت الأسرة تبنى ثقافة بيئية تجاه محيطها الخارجي من خلال الحفاظ على نظافته و الإبقاء على جماله و نقائه ، و عليه تم تحديد ثلاث مجالات خاصة بهذا البحث .

أ / المجال الجغرافي للبحث :

و يمثل مجتمع البحث و المجال العام للدراسة الميدانية ، و في هذه الدراسة وقع اختيارنا على منطقتين حضريتين بمنطقة الجزائر العاصمة و هما منطقة « باب الوادي » و منطقة « دالي إبراهيم » .

ـ فمنطقة باب الوادي : تمتد على شريط ساحلي طوله 2كلم ، يحدها من

الشمال الشرقي البحر الأبيض المتوسط ، و من الشمال الغربي بلدية بولوغين ، و من الجنوب الشرقي بلدية القصبة ، أما من الجنوب الغربي بلدية واد قريش .

ـ منطقة دالي إبراهيم : تتربع على مساحة تقدر بـ 777 هكتار ، يحدها من الشمال بلدية بوزريعة و بني مسوس ، و من الشرق بلدية بن عكنون و من الغرب دائرة الشراقة ، و من الجنوب بلدية العاشور و بلدية أولاد فايت .

ب/ المجال البشري للبحث :

بلغ عدد سكان بلدية باب الواد في آخر تعداد لسنة 1998 بـ (87557) نسمة أي بكثافة سكانية تقدر بـ (43,7 ألف نسمة/كلم^2) ، و هي نسبة عالية .

أما منطقة الدراسة لبلدية دالي إبراهيم ، فقد قدر عددهم بـ (32000 نسمة) حسب إحصائيات 1998 .

و قد تم انتقاء متغيرات هذا المجال البشري اعتمادا على الأسرة و نوع السكن الذي تسكن فيه ، حيث شكل هذا الأخير وحدة للمعاينة .

ج/ المجال الزمني للبحث :

يمكن تقسيم مجال البحث حسب كل جانب من الدراسة ، فالجانب النظري للبحث قد أنجز ابتداءً من شهر سبتمبر 2005 إلى غاية شهر جوان 2006 ، أما الجانب الميداني ثم توزيع الاستمارات التمهيدية في شهر فيفري تخللتها زيارات استطلاعية لبعض الأسر و طرح عليهم أسئلة عامة ، فكانت عبارة عن مقابلات غير موجهة هي أكثر منها تدرب و التوقع لما سوف يكون قادما عند النزول إلى الميدان .

أما المرحة الثانية فتمثلت في الاتصال بمصالح البلدية للمنطقتين ، قصد الإلمام بأكبر قدر من المعلومات التي تخص المنطقتين من حيث طبيعة التعامل مع الأسر و كيفية جمع النفايات المنزلية و نظافة الأحياء ، ضف إلى ذلك الإحصائيات و الخرائط الخاصة بكل منطقة .

أما المرحلة الأخيرة و هي مرحلة نزول إلى الميدان باستمارات نهائية و قد دامت حوالي ثلاثة أشهر ابتداء من شهر جوان إلى شهر سبتمبر ، تم توزيع 400 استمارة و تم رصد منه (315) استمارة تستوفي كل الشروط و هي المشكلة لعينة البحث .

ثانيا ـ العينة ومواصفاتها :

إن اختيار الباحث للعينة يعتبر من الخطوات والمراحل الهامة للبحث الاجتماعي وتعتبر عينة البحث من الأسس المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لأن طبيعة الدراسة تتطلب ذلك ، وأنه لمن الصعب أن نتمكن من دراسة

مجموعة سكانية على نحو شامل ، « لذلك يجد الباحث وسيلة بديلة يستطيع الاعتماد عليها وهي الاكتفاء بعدد قليل من هذه المقررات ، بأخذها في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لديه ويبدأ بدراستها ، وتعميم صفتها على المجموع ، وهذا ما يسمى بطريقة العينة »(1) .

إن قوائم مفردات العينة تمثل مجموعة مساكن تنتمي إلى أحياء مختلفة ، حيث تم استخراجها من مقاطعات جغرافية محددة ضمن خرائط جزئية ليست كاملة ، كونها تمثل جزء من الحي في مجموعة ، لهذا كان من البديهي أن تستعين في بحثنا هذا بطريقة العينة المقصودة « وفي هذا النوع من العينات يختار الباحث بعض الحالات التي يعتقد أنها تمثل المجتمع في الجانب الذي يتناوله البحث »(2) . بالإضافة إلى أنها الطريقة التي من خلالها « يختار العناصر التي تبدوا أنها جزء من المجتمع المراد دراسته . . . تبدو مرتبطة بمشكل البحث ، ونحكم بناءً على ذلك بأن هذه الطريقة في العمل هي مناسبة »(3) .

وعندما يكون انتقاء وحدات العينة لا يعتمد على الأفراد يلجأ الباحث إلى نوع آخر من الانتقاء الذي يكون على أساس الأسرة أو المقاطعة كوحدة للسحب . و للإشارة يمثل المسكن في بحثنا وحدة للسحب ، بينما أفراد الأسرة الذين يعيشون فيه هم وحدات للتحليل ، ثم انتقائهم بمنطقتين مختلفتين وهما : منطقة باب الوادي ، ومنطقة دالي إبراهيم . .

ونتيجة لصعوبة استرجاع بعض الاستمارات و ضياعها و عدم تقبل بعض الأسر ورقة الاستبيان ، فإننا فقدنا 21% من العينة مما جعلنا نحصرها في 315 مسكن موزعين عبر المناطق.

ثالثا : نتائج الفرضيات

أ . نتائج الفرضية الفرضية ا :

بناءً على الفرضية المعتمدة نريد التحقق ما إذا كان للمستوى السوسيواقتصادي أثر في تبني الأسر للثقافة البيئية في ممارساتهم اليومية ، حيث اعتمدنا على المكانة في الأسرة و متغيير الدخل و نوع المسكن ، و هذا باعتبارهم مؤثرات ميدانية ، كما

(1) محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي و التصميم و المنهج و الإجراءات ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ط3 ، ص 165 .

(2) عبد الباقي زيدان ، قواعد البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط2 ، ص 173 .

(3) Angers Maurice, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Alger, Casbah,collection université,Alger 1997, p 239 .

تتخذهم من خلال نظرية الفعل الاجتماعي دوافع ذاتية في الفعل تمكننا من بنائه بطريقة منهجية ، و بما أن الأسرة تمثل جماعة مكروسوسيولوجية تضم أفرادا فاعلين ضمن مجال محدد يتقاسمون نفس الممارسات ، فمن المؤشرات الأساسية التي تم قياسها لها المستوى السوسيواقتصادي للأسر المعاينة ، الدخل ، نوع المسكن و وضعية الإقامة فيه ، حيث لاحظنا أن معظم أسر العينة تقوم بتخصيص جزء من ميزانية الأسرة لتصليح و لتحسين مسكنها ، فالميزانية دليل تنظيم به إيراداتها و مصاريفها الفعلية و المتوقعة فهي وسيلة تساعدها على التحكم الجيد في تنظيم أمورها المنزلية ، فقد توصلنا إلى أن هذه الميزانية ترتبط إلى حد ما بالدخل ، فكلما قل الدخل كلما انخفضت نسبة التخصيص لها و العكس صحيح ، كما استنتجنا أن طريقة التخصيص تكون عند الحاجة أكثر من أن تخصص شهريا ، فأغلبية الأسر تصرح بأنها تخصصها عند الحاجة فقط . حيث يمكن إرجاع هذا إلى الظروف الاقتصادية المتدنية ، و لهذا يمكن أن نستنتج أن التخصيص كممارسة بيئية تتأثر بالدخل .

كما تبين لنا أن وضعية الإقامة بالمسكن لها تأثير في كيفية التخصيص و عدم التخصيص ، فكما كانت الأسرة تملك المسكن كلما كانت حريصة على تصليحه و الاعتناء به وترميمه ، و هذا ما يفسر نسبة التخصيص عند الأسر التي تملك المسكن .

أما فيما يخص اعتمادنا على نوع المسكن كمؤشر ميداني نلاحظ أنه يمارس تأثيرا على الأعمال التي تراها الأسرة ضرورية لتصليح الواجهة الخارجية ، حيث نلاحظ أن الأسر التي تسكن المساكن التقليدية ـ الفيلات فإن عملية التنظيف للأرضية الخارجية يكون من أولوياتها ، و هذا يفسر بالانفتاح المباشر لهذه الأسر ، كما أنها تفضل شراء النباتات للتزيين لتحمل بها وسطها ، فكثرة النباتات والخضرة في المسكن تروح النفس وتمتص القلق والاكتئاب ، كما أن الأسر التي تسكن الفيلات تفضل إتمام الطلاء عند الطلاء من الداخل و هذا في رأيهم يعكس بالإيجاب على المنظر الجمالي للواجهة الخارجية . يمكن أن نستخلص أن تصور الأسر الأعمال الضرورية لتحسين المظهر الخارجي لا تأثر في نوعية الإقامة بالمسكن حيث نجد ألأسر التي تنفتح على المحيط الخارجي مباشرة تعطي الأولوية لعلمية التنظيف و الغرس ، في حين ينخفض هذا الاهتمام لدى الأسر التي تقيم بالشقق ، و هذا راجع إلى طبيعة الخصائص العمرانية الذي يحتل عائقا بينها ، و هنا يوضحه أكثر بمدة الطلاء و علاقته بنوع المسكن ، حيث نجد أن أغلبية الأسر التي تطلي كل سنة هي الأسر التي تقيم بالبيوت التقليدية و الفيلات ، في حين ينخفض هذا الاهتمام لدى الأسر التي تسكن الشقق حيث يمكن تفسير

ذلك إلى غلاء اللوازم المستعملة في الطلاء ، و أن أغلب الأسر التي تسكن الشقق هي ذو مستوى دخل منخفض مقارنة بالأسر التي تسكن الفيلات أن التفسير الذي تحظى به الأسر التي تسكن المساكن التقليدية التي تقوم بعملية الطلاء كل سنة ، راجع إلى نوع من التقليد المتعارف عليه ، و هي أن المساكن تجدد و تُطلى في فترة الصيف الذي هو وقت للقضاء عطلة صيفية في أجواء نظيفة و خاصة فصل الصيف هو فصل يساعد للقيام بمثل هذه الأعمال قبل حلول وقت الجد و العمل .

أما عن علاقة نوع المسكن لمكان وضع النفاية داخله حيث لاحظنا أن الأسر التي تسكن الشقق تفضل بأغلبية ساحقة بوضع نفاياتها بالمطبخ مقارنة بالأسرالتي تسكن الفيلات والبيوت التقليدية التي تخصص فناء المسكن لهذا الغرض ، و يمكن تفسير ذلك أن كلما كان المسكن يحتوي على مكان واسع كلما أوجدت الأسر بديلا عن المطبخ لوضع نفاياتها ، فنجد الأسر تخص الأماكن البعيدة سببا عن أماكن تواجد الأفراد ، و بهذه الطريقة تكون الأسرة تبنت سلوك ساعدها على تنظيم حياتها و محافظة مجالها من التلوث .

أما فيما يخص علاقة مكان وضع النفاية داخل المسكن يرتبط بإلقائها اليومي ارتباطا وثيقا ، لأن بقاء النفاية أكثر من يوم يولد انتشار الروائح الكريهة فإلقائها اليومي يكون اعتبارا من هذا التصور الذي يمكن أن يتحكم فيه مستوى الوعي و الفهم الذي يمتاز به الأسرة ، فكون النفاية موضوعة في المطبخ ، فهي قريبة من حركة الأفراد داخل هذا المجال و على مرأى منهم ، و يجعلهم يلاحظونها إذا كانت ممتلئة ، وبالتالي يقومون بإخراجها ، و عليه مكان وضع النفاية داخل المسكن له تأثير في إخراجها ، أما فيما يخص معرفة ما إذا كانت للأسرة ثقافة الفرز لفضلاتها ، فوجدنا أنها هذه الثقافة غائبة لدى الأسر وهذا مرده غياب دعاية في هذا المجال و تحسيس الأسر ينمّي مثل هذه السلوكات والممارسات للحفاظ على البيئة . أما فيما يخص كيفية إخراج النفايات حيث وجدنا أن ترتفع النسبة في إخراج النفاية في أكياس بلاستيكية ، و هذا يخضع لثلاث شروط موضوعه في الحياة اليومية للأفراد كون المزبلة العمومية لا تخضع لمواصفات الفرز ، وتصعب فيها هذه العملية ، و كذلك ترجع إلى الممارسات المنبعثة من الأسرة بشكل عام و انعدام سياسة وطنية تشجع في خلق عادات بيئية تنطلق من الأسرة كفاعل اجتماعي ، فباستطاعة الأسرة أن تخلق عادات بيئية على مستواها تنظم نظافة مجالها ثم تتجه نحو الخارج انطلاقا من الداخل و هي واعية بضرورة التواصل الداخل بالخارج ، وهذا من خلال الشخص المناسب للإلقاء بالنفاية خارجا ، حيث نلاحظ أن إخراج النفاية من طرف الأبناء ترتفع عندهم و هذا يهدد جمال و نظافة المحيط حيث نجدهم يتخلصون منها بطريقة عشوائية ،

و في أقرب مكان و في أي مكان . كما أنهم لا يحترمون وقت إرجاع النفاية ، فمجمل الأسر وضع نفاياتها خارجة لا يخضع لوقت معين من آثار السلبية على المحيط الخارجي ، لاسيما أن المزابل عمومية في الأحياء السكنية المكتظة تعاني من اللامبالاة الناتجة من عدم احترام عمال جمع النفايات من جهة ، و من جهة أخرى عدم احترام الأسر وقت معين يتزامن مع مرور عمال النظافة .

وعليه فالسلوكات الناتجة من الفاعلية الاجتماعيين اتجاه المجال الخارجي لا تحترم ثقافة العمل وغياب الشعور بخطورة ما تقوم به الأسرة اتجاه بيئتها .

كما سجلنا أن من شأن الخصائص العمرانية التي يتصف بها المسكن يتدخل في توجيه السلوك البيئي بغض النظر عما إذا كان نفعي أو ضار ، و هذا حددناه بمكان غسل السيارة الذي تستغله الأسر ـ المجال الخارجي ـ لغسل سيارتها و ترجع السبب إلى عدم وجود مساحة كافية ، و أنها تفضل الغسل خارجه لتحافظ على مسكنها و عموما فالأسر الجزائرية عموما تعمل حسب ما يرضيها و ليس حسب ما عليه العقل و التفكير السليم .

وعموما ما يمكن أن نستنتجه من هذه الفرضية أن المستوى السيوسيواقتصادي لدى الأسر يؤثر في تبني الأفراد لثقافة بيئية ، حيث تتحدد الممارسات اليومية للأسرة بنوع المسكن ووضعية الإقامة و مستوى الدخل و مكانة في الأسرة ، كل هذه المتغيرات تتحكم بشكل واضح و مباشر بأفعال و سلوكات الفاعل الاجتماعية .

ب. نتائج الفرضية II :

أما فيما يخص الفرضية القائلة أن المستوى السيوسيوثقافي للأسرة يساهم في تبني و ترسيخ ثقافة بيئية عند أفرادها ، و لقياس ذلك بعدة مؤشرات اعتمد لقياس صحة الفرضية من اختبار عدة مؤشرات في مجملها على تصورات المبحوث اتجاه نظافة المحيط الخارجي من خلال بعض الممارسات اليومية و السلوكات ، كونهم فاعلين اجتماعيًا ، فاعتمدنا على المستوى التعليمي و المكانة في الأسرة .

ولمعرفة تأثير المكان في الأسرة و المستوى التعليمي على معنى انقطاع الماء أن هذه الأخيرة تتأثر به حيث نجد أن الأسر المعاينة التي لها مستوى تعليمي عال ترجعه إلى نقص مورد الماء المترتب عن عدم سقوط الأمطار في موسمها هذا ما يتطلب تدخل مسؤولي شركة التوزيع لتنظيمه لمراعاة هذه الندرة ، في حين وجد معظم الأسر التي لها مستوى تعليمي منخفض فترجعه إلى إسراف الأسر و تبذيره ، مما يجعل من مسؤولي شبكة التوزيع التدخل لسيره بطريقة منتظمة ،

كما نجد أن المستوى التعليمي العالي يسمح لهم بين سلوكات سلمية تساعد على الفهم و التطبيق نحو الحسن .

أما فيما يخص تصور العينة موضوع الدراسة لموضوع النظافة و كيفية التعامل به و ما هو الغرض من الاهتمام بها ، فقد عبر عن ذلك أغلبية الأسرة بإدراك أن الاهتمام بالنظافة بدرجة أولى ضمان صحة و سلامة الأفراد من الأمراض ، و بما أن المستوى التعليمي يفتح و يوسع الرؤى و الأفكار للفاعلين الاجتماعيين و لمدهم بنظرة مغايرة عن ذوي المستوى التعليمي المنخفض الذين يحصرون إجاباتهم في سبب واحد ، لذلك فإن طريقة تفكيرهم و تصوراتهم للأشياء هي جعل أفراد العينة يحتارون التصور الذي يعبر عن ذواتهم النفسية و درجة ثقافتهم نحو الموضوع .

أما فيما يخص وجود نباتات تزينية و الاهتمام بعملية الغرس ، إلا محاولة منا معرفة نظرة و ثقافة الأسر في هذا الموضوع حيث أن من مجموع الأسر المعاينة التي تملك حديقة و تهتم بها وقت السقي لا يرتبط بالمستوى العلمي بقدر ما يربط بأسباب أخرى مرتبطة بممارسات يومية ، كوجود الماء أو عدم وجوده ، كما توصلنا أن لنوع المسكن و المكانة في الأسر دخل في مساهمتها في القيام بغرس النباتات ، فقد بين لنا أن المكانة لا تؤثر بشكل فعال في إمكانية الغرس رغم أنها ترتفع عند الآباء مقارنة بالأمهات ، و ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرجال يحبذون الأعمال التي تتعلق بالأرض و الغرس و الحرث مقارنة بالأمهات اللواتي تقرن أعمالها بالتنظيف و سير الأمور الداخلية للمنزل ، و عليه فالمكانة لا تؤثر بشكل فعال كما نلاحظ أن نوع المسكن و وضعية الإقامة فيه تؤثر في بنى مثل هذه المساهمات ، فالأسر التي يتسع مجالها للغرس فإنها تساهم في ذلك ، في حين الأسر التي لا تتوفر على هذه الامتيازات فإنها يقف عائقا أمامها برغم أن معظم هذه الأسر ترى أهمية و ضرورة الاهتمام بمثل هذه السلوكات التي فيها سلامة و صحة للفرد ، و خاصة أن الاخضرار و المناظر الجميلة تبعد الاكتئاب و القلق ، و تبعث على الراحة النفسية ، و من أجل هذا و محاولة منا معرفة ما إذا كانت الأسرة تتبنى هذه الثقافة ـ ثقافة نظافة المحيط الخارجي و كيفية التعامل معه ، و ما هي الممارسات التي تتخذها في ذلك ، فقد خصصنا مجموعة من التصورات التي أكد معظمهم بضرورة التقيد و العمل بها ، لكي تضمن صحة و سلامة الأفراد ، و بالتالي ترسيخ ثقافة للبيئة تكون في مجملها عملية مجسدة على ارض الواقع و امتدادها يكون لتلقينها للأبناء ، وإنماء الحس البيئي لديهم من خلال حثهم على تبني سلوكات و تصرفات سليمة تجاه محيطهم الخارجي وبيئتهم عموما ، و ذلك بإزالة الأوساخ عن الطريق و وضعها

في الأماكن المخصصة وذلك بتكاثف جهود الكبير قبل الصغير من أجل الحفاظ على نظافة و جمال المحيط الخارجي .

وعموما يمكن أن نستنتج أن مستوى السوسيوثقافي للأسرة يساهم و يساعد في تبني أفرادها لثقافة بيئية من خلال ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية و المساهمة في حملات الغرس التي تضمن صحة الأفراد من الملوثات ، كما أن درجة الوعي تقلل من خطورة الاعتداء على البيئة ، بل بالعكس تساهم بقدر واف في اختيار السلوكات و الأفعال بكل عقلانية تجاه البيئة .

رابعا : الاستنتاج العام :

تتجسد علاقة الأسرة بمجالها ـ الداخلي والخارجي ـ في تلك التصورات والسلوكات التي تتبعها في أمورها اليومية ، و الاعتناء بشؤون المسكن ، و كيفية استغلالها لهذا الفضاء الحيوي ، الذي تقضي فيه أغلب أوقاتها ، و تماس جملة من الأفعال فيه . ومن خلال ذلك حاولنا تسليط الضوء على المجال الخارجي ، محاولة منا معرفة ما إذا كان يحضى باهتمام الأسر من خلال السهر على نظافته و الإبقاء على جماله ، و خاصة إذا علمنا أن المجال الخارجي هو امتداد للمجال الداخلي .

و للمعرفة أكثر افترضنا المتغيرات التالية : المستوى المعيشي و المستوى الاجتماعي ، المكانة و نوع المسكن لنفس تأثيراتها على الأفعال و السلوكات التي تتخذها الأسرة ـ كفاعلة اجتماعية ــ أسلوبا في التسيير و المحافظة على مجالها الخارجي .

و اعتبارا من أن الثقافة البيئية هي كل تصور و سلوك يعني و يحافظ على هذا المجال اتضح لنا أن هناك تأثيراً نسبيًّا لهذه المتغيرات كونها توجه إلى حد ما ، السلوك البيئي حسب ما يتلاءم مع الوضعية ـ السوسيو اقتصادية و السوسيو ثقافية للأسرة كما تبين لنا أهذه الثقافة تولدت من مبدأ الممارسات اليومية المنتجة لدى الأسر ، تخضع بالدرجة الأولى إلى نوع من الثقافة العملية السائدة و المتفق عليها في الأوساط الأسرية .

فالبناء الاجتماعي الذي يتصوره الفاعل الاجتماعي يحدد له تصوراته تجاه الأشياء والموضوعات المحيطة به ، بالرغم من مؤهلاته الثقافية الشخصية التي تمده بتصور يختلف عن الاتجاهات السائدة نحو هذه الموضوعات : فالسلوك البيئي الذي يعتمده الفاعل الاجتماعي هو سلوك عملي نجده يخدم الأسرة فقط دون اعتبار للمجال الخارجي أو البيئة عموما ، و قد فَسّرنَاه في ضوء النظرية الفيبيرية للفعل الاجتماعي ، هذا الاختلاف في الفعل البيئي يبين ما هو تصرف

و ما تصور؟ ، حيث أولنا التصور الذي يخدم البيئة و يعتبرها فعلا اجتماعيا عقلانيا أو غير عقلاني في هدفه ، في حين الفعل البيئي كتصرف فعلي هو فعل اجتماعي في قيمه ، قد يكون عقلانيا أو غير عقلاني ، حسب الظروف المحيطة بالفاعل ، و حسب المنفعة التي يقتضيها من هذا التصرف ، إن هذه المنفعة التي استنتجناها بدت لنا واضحة عندما تسألنا عن طبيعة علاقة الأسرة بمجالها الخارجي ، فمثلا كلما كان المسكن يفتقد لبعض المجالات التحتية ضمن المجال الداخلي ، كلما لجأت الأسرة إلى استعمال المجال الخارجي لتقوم فيه بأعمال كان يصعب عليها القيام بها في الداخل ، كما تظهر هذه النفعية أيضا في السلوكات و التصرفات السيئة خارج المسكن عندما يحصل الفعل وظيفة ضمنية تعود بالفائدة على الأسرة دون البيئة كاستعمال النباتات خارج المسكن .

فمن خلال استقرائنا لنتائج البحث الميداني يمكن أن نستنتج أن المستوى السوسيوإقتصادي يؤثر في تبنى الأفراد لثقافة بيئية ، حيث تحدد الممارسات اليومية للأسرة بنوع المسكن و وضعية الإقامة فيه و مستوى الدخل و المكانة في الأسرة ، كل هذه المتغيرات تتحكم بشكل واضح و مباشر بأفعال و سلوكات الفاعل الاجتماعي بتوجيهها في تبنى ثقافة بيئية اتجاه المجال الخارجي .

أما فيما يخص تأثير المستوى السوسيوثقافي للأسرة في تبُنى و ترسيخ ثقافة بيئية عند أفرادها ، و اعتمدنا على عدة مؤشرات في مجملها شملت تصورات المعني بالدراسة نحو نظافة المحيط الخارجي من خلال بعض الممارسات اليومية و السلوكات التي يتبناها الأفراد كونهم فاعلين اجتماعيين ، و ما هو الغرض من وراء هذا الاهتمام ، ضف إلى ذلك محاولة منا معرفة اهتمام الأسر بمجال الغرس ، و ما الهدف منه ، و ثقافة الأسرة في التعامل مع النفاية داخل المسكن و عند إخراجها ، و كل هذا محاولة منا معرفة ما إذا كانت ثقافة بيئية تجاه محيطها الخارجي من خلال تلك التصورات التي أكد معظم المستجوبين بضرورتها و وجوب العمل بها ، كثقافة عملية مجسدة في أرض الواقع و ترسيخها يكون بامتدادها بتلقينها للأبناء و إنماء لديهم الحس البيئي من خلال حثّهم على تبنّي سلوكات سليمة اتجاه بيئتهم ، حيث استنتجنا أن للمستوى السوسيوثقافي للأسرة يساهم في وجود هذه الثقافة و ترسيخها في الأذهان و في الممارسات اليومية ، و ذلك من خلال ثقافة الحفاظ على الموارد الطبيعية و تشجيع الجميع في المساهمة في حملات الغرس والتشجير التي تضمن سلامة و صحة المواطن و الأفراد من الملوثات ، كما أن كلما ارتفعت درجة الوعي بضرورة عدم الاعتماد على جميع ما يخص البيئة كلما زاد وارتفع السلوك

الايجابي و الأفعال العقلانية تجاهها .

إن التباين الذي تحمله أفعال الفاعلين الاجتماعيين بين ما هو تصور و ما هو سلوك لا يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي على المستوى الفردي لكن يؤسس في فكرة ما هو متعارف عليه في المجتمع ، فكما يقول « مصطفى بوتفنوشات » إن الأسرة منتوج يعكس صورة المجتمع ، فهي تمد المجتمع بأشخاص يمثلون قيمة اجتماعية والتي يتوقعها الآخرون ، وإذا كانت هناك قيم بيئية معمول بها فإننا نجدها تنحصر عادة في المجال الداخلي على حساب المجال الخارجي وهذا نتاج موروثات اجتماعية مفادها أن ما هو حق للأسرة يدخل ضمن الوصاية على هذا الوسط بالاعتناء والمحافظة عليه والعكس صحيح ، أما المجال العمومي فهو ملك الغير ، وهذا مرده إلى الثقافة المتوارثة ، نتيجة للاستعمار الذي كان يعتبر أن المجال الخارجي هو ملك الفرنسيين ، والمتمثل في المراقبة الصارمة والشديدة من طرف الشامبيت (***Champit***) الذي كان ساهرا على نظافة المحيط الخارجي .

وقد تبين لنا من الاستنتاجات أن هناك تأثيراً نسبيًّا للمتغيرات المعتمدة في الطرح الإشكالي ، إلا أنها توجه إلى حد ما السلوك البيئي .

فكلما كان الفاعل الاجتماعي ذا مستوى معيشي عال أو ذا مستوى تعليمي مرتفع يجعل تصوره للموضوعات المحيطة به تختلف عن تصور الفاعلين ذوي المستويات المعيشية المنخفضة أو أصحاب المستويات التعليمية المتدنية ، فالاختلاف الموجود بين مستويات المعيشية والتعليمية ومكانة الأفراد في الأسرة أدى إلى اختلاف في مضمون الثقافة البيئية من حيث أنها تصورات وطرق في التفكير وسلوكات فعلية ملاحظة ، وعلى أنها ردود أفعال عقلانية في أهدافها لأنها تخدم الأسرة والبيئة معا ، كما أنها من ناحية السلوك تمثل الفعل الاجتماعي في قيامه الذي قد يكون عقلانيا أو غير عقلاني .

إن النتيجة النهائية المستخلصة من هذه الدراسة لا يمكن تفسيرها في ضوء نظرية ميكروسوسيولوجية لأن موضوع البيئة في حد ذاته لا يمكن تناوله إلا من خلال نظرية نسقية شاملة تلم بكل الأنساق الفرعية التي تمارس فيما بينها ، تأثيرات متبادلة (كالمدرسة ، المسجد ، المصنع ، السلطات المحلية ، . . . الخ) ، التي تشترك جميعها في إنتاج فعل اجتماعي يعبر عن البيئة وكيفية المحافظة عليها .

قائمة المراجع :

1 . أحمد يحيى عبد الحميد ، الأسرة والبيئة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1998 .

2 . أنجرس موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تر . بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف وآخرون ، دار القصبة للنشر ، 2004.

3 . بن قطيب عائشة ، التحضر وتغير بناء الأسرة الجزائرية ، رسالة تخرج غير منشورة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993.

4 . محمد عاطف غيث ، التغير الاجتماعي والتخطيط ، درا المعرفةن الاسكندرية ، 1987 .

5 . محمد خليل معن ، غزري سليم فهمي وآخرون ، مدخل إلى علم الاجتماع ، عمان ، دار الشروق لنشر والتوزيع ، 1992 .

6 . محمد علي محمد : علم الاجتماع والمنهج العلمي ، (دراسة في طوائف البحث وأساليبه) ط3 ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1984 .

7 . محمد الغريب عبد الكريم ، البحث العلمي و التصميم و المنهج و الإجراءات ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ط3 .

8 . فاخر عاقل ، البحث العلمي في البحوث السلوكية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1977 .

9 . عبد الباقي زيدان ، قواعد البحث الاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ط2 ، 1998 .

10 . رشاد احمد عبد اللطيف : مهارات الخدمة الاجتماعية في مجال البيئة ، مكتبة زهرة الشروق ، مصر 1999 .

11 . غانم حسين مصطفى : الإسلام وحماية البيئة من التلوث . مكة المكرمة ، مركز البحوث للدراسات الإسلامية . 1996 .

12/ Angers Maurice, Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Alger, Casbah,collection université,Alger 1997.

13/ Bourdien Pierre, sociologie de l'Algérie, 7eme édition, paris, PUF, 1985.

14 . Bormans Maurice, Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, paris, ed Mouton, 1977, .

15 . . Boutefnouchet Mustapha, La Famille Algérienne : (évolution et caractéristiques récentes), Alger, édit SNED, 1980.

16 . Rocher Guy, Introduction à la sociologie générale, l'action sociale, Paris, éd . HMH, 1968.

17 . Lallement Michel, Histoire des idées sociologique, De Parsons au contemporains, Tome 2, paris, ed Nathan, 1993.

18/ Weber (Max), Traduction Julien Freund, Essai sur la théorie et la science, Paris, ed . La Plon, 1965.

19/Birnbaum (P) ,Chazel (F19)/, Théorie sociologique, Paris, edt . PUF, 1997, .

20/ . Dalloz Grawitz Madeleine, Méthodes en sciences social, 8Edi paris . 1990.